الإيديولوجية والبحث العلمى الاجتماعى

أحمد محمد خليفة*

١- الإيديولوجية الاجتماعية هى فلسفة الغايات القصوى التى يستهدفها المجتمع. وهى من ثم مرتبطة بالخير العام للجماعة كما تعتقده لا بمجرد مصلحتها التى يمليها العقل فى تحقيق أهداف معينة.

وهذا يعنى أن الإيديولوجية حتى أن قامت جزئيًا على أفكار علمية وعملية تنتهى إلى إطار فلسفى مطلق يكون مرجعًا للتبرير وليس محلا للتبرير فى حد نفسه. وذلك فيما عدا الإيديولوجية الدينية التى ترتكز أساسا على الجانب المطلق وتتراجع منه إلى الجزئيات لتصبغها بما تتطلبه هذه المسلمات من آراء وأفكار.

٢- والإيديولوجية الاجتماعية جزء من الواقع الاجتماعى وتختلط فى هذا الواقع مع غيرها من المعارف الإنسانية. وهكذا يبدو لنا أن المعرفة الإنسانية فى صورة العلم يمكن أن يكون لها دورها الحساس فى البناء المعرفى الكلى للإنسان ومن ثم يتعين النظر فى التوازن الإيديولوجى- العلمى فى الواقع الاجتماعى والنسق الاجتماعى.

٣- إن وطأة العلم وضخامته لا تعنى فحسب أنه يهدى إلى حل مشكلات معينة تجابه الإنسان بل إلى بصمته البارزة على إيديولوجيته. ولسنا هنا بحاجة إلى أكثر من مجرد الإشارة إلى التطورات العلمية الشاملة التى عرفها التاريخ وصداها الإيديولوجى فى الأنماط الحضارية.

٤- أما ما نعنى النظر فيه تفصيلًا فهو كيف يتأثر العلم والعلم الاجتماعى بالذات بالإيديولوجية السائدة فقد بدا دائما أنه كما أن العلم لم يستطع أن يتجنب المساس بالإيديولوجيات فإن الإيديولوجيات الهامة هى الأخرى لم تستطع أن تتجنب المساس بمادة العلوم الاجتماعية ومناهجها. بل إنه من غير المستطاع تفادى الاحتكاك بين الاثنين. أن حماة الإيديولوجية يكونون دائما على حذر من الكشوف العلمية التى يمكن أن يسفر عنها العلم وتتحدى

---

* مدير المركز السابق ومؤسسه.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الحادى والستون، العدد الأول، يناير ٢٠٢٤.

مسلماتها. ومن ناحية أخرى فإن الإيديولوجية السائدة قد تعطى للعلم مزيدا من الانطلاق أو تكبله بمزيد من القيود.

٥- وسنضرب إيضاحا للصراع العلمى- الإيديولوجى مثلين فى ميدان العلوم الطبيعية والبيولوجية. فنظرية النسبية Relativity قوبلت فى الاتحاد السوفييتى بشك مثير وهجوم مرير إذ ظن أنها تكشف عن جوانب لا تتفق مع الفلسفة المادية الجدلية. فالنسبية تذهب إلى أن الطول والزمن من المفاهيم النسبية التى تتغير بتغير المفهوم المرجعى كالكثافة النسبية للقائم بالملاحظة مثلا. هو أمر يبدو غير متفق مع موضوعية الحقيقة كما تراها الماركسية.

وقد ذهب البعض إلى حد وصف نظرية النسبية بالرجعية الآينشتينية وظلت المناقشات محتدمة حتى عام ١٩٥٥ عندما انتصر الرأى المعتدل وعلى رأسه الكزاندروف الذى لا يرى تعارضًا بين النظرية والمذهب الماركسى. فقد ذهب إلى أن خصوم النظرية يخلطون بين ما هو "النسبى" وما هو "غير موضوعى". وبالرغم من أن الطول والزمن نسبيان أى مشروطان بالمفهوم المرجعى فليس يعنى هذا أن الحقيقة تعتمد على هذا المفهوم إذ إن النسبية نفسها جزء من الحقيقة الموضوعية غير المشروطة[١].

٦- والمثل الثانى هو الصراع بين أنصار المدرسة الكلاسيكية فى الوراثة وأنصار ميشورين Michelin وليسنكو Lysenko. والنقطة الرئيسة فى الصراع هى: هل تورث الصفات المكتسبة؟ أن الذى يحمل الصفات الموروثة، لدى مندل ومورجان، هى الأرثة gene الكائنة بداخل الكروموزومات فى نواة الخلية. وما يحدث فى الإرثة هو الذى يحدد التوريث.

أما الميشورينيون فيؤسسون نظريتهم على مبدأ الوحدة بين الكائن والبيئة الذى يترتب عليه أماكن إحداث تغييرات فى التوريث بالتأثير على البيئة ويتهمون النظرية التقليدية بأنها ميتافيزيقية وميكانيكية ومثالية بما يتعارض مع الماركسية. ميتافيزيقية إذ تفترض وجود "شئ" داخل الكيان البشرى ذى حركة مستقلة عن هذا الكيان وعن البيئة. وميكانيكية لأنها تؤسس الحياة على الكيمياء المحضة. ومثالية إذ إنها تترك هذه المادة المحددة للوراثة تتحكم فى الإنسان بغير أن يتحكم فيها بما يجعلها أشبه بفكرة "الروح".

ويبدو فى الوقت الحالى أن شقة الخلاف بين المذهبين قد ضاقت عملا. إذ يتجه أنصار المدرسة التقليدية إلى الاعتراف بأن العمليات الميتابولية تؤثر فى الوراثة مما يفتح الباب للتحكم فيها كما أن أنصار ميشورين لا ينكرون فى نفس الوقت الدور الكبير للمواد الفعالة فى الإرثة. ومع

ذلك فإن نقطة البداية لكل من المدرستين، وإن قاربا الالتقاء فى نقطة الوسط، تصدر عن اعتبارات أيديولوجية.

الماركسية والبحث العلمى الاجتماعى

٧- يعتبر علماء الاجتماع السوفييت الماركسية بداية لعلم الاجتماع الحديث. هى التى رفعت علم الاجتماع إلى مرتبة العلم أو أنه يدين لها كعلم وضعى قدر ما يدين لاوجست كونت على الأقل.

إن المجتمع، فى نظر السوفييت، علماء وفلاسفة ومناطقة، ليس مجموعة من المصادفات بل هو ظواهر مترابطة متراكبة فى انتظام تحكمه قوانين موضوعية كالتى تحكم العالم الطبيعى وإن اختلفت الظواهر نوعيًا. فى المجتمع إنسان يضع لنفسه أهدافًا ويعمل ويتصرف ولكن هذا الوضع، وإن جعل فهم قوانين المجتمع أشد تعقيدًا، لا يعنى عدم خضوع المجتمع لقوانين طبيعية تاريخية.

ويرى علماء السوفييت أن التحليل العميق للمجتمع مستحيل بغير إيجاد منهج علمى لإدراك الحقائق الاجتماعية فإن المنهج العلمى القائم على القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى هو أساس البحث العلمى فى المجتمع. وهذا الإدراك المنهجى الماركسى هو وحده الذى يمكن من الرؤية السابقة لاتجاهات التطور الاجتماعى ومن ثم يعين على توجيه هذا التطور لمصلحة الجماهير. إن لتاريخ المجتمع الإنسانى قوانين موضوعية للتطور تقدم الماركسية البينينية مفاتيحها. وإدراك هذه القوانين وحسن تطبيقها يمكن الإنسان بشعوره وإرادته من ضبط العمليات الاجتماعية محققًا بذلك حرية حقيقية فى السيطرة على مستقبله ومصيره.

ويصدر الفكر الاجتماعى السوفييتى عن هذه المنهجية الماركسية القائمة على أن القوى الدافعة للتطور الاجتماعى هى الأوضاع المادية للشعوب وأساليب الإنتاج المادى. ويسعى هذا الفكر إلى تأكيد أسس علم الاجتماع الماركسى من أن هذه القوى الدافعة هى العامل الحاسم فى التطور التاريخى ومن ثم فإن البروليتاريا هى صانعة التاريخ ودافعة التطور الاجتماعى.

ولا شك فى أن قوى كثيرة تعمل فى التاريخ وأن الوقائع التاريخية نتاج تفاعل عوامل عديدة، ولكن عندما نتحدث فى الوقائع العظمى للتطور الاجتماعى نجد النمو الاقتصادى العامل الرئيس والمحدد لهذا التطور وإن لم يكن هو العامل الوحيد. وتاريخ المجتمع البشرى منذ القديم يشير إلى أن الإنسان لا يختار أسلوب الإنتاج بإرادته بل على العكس فإن أسلوب الإنتاج هو الذى يحدد

المعالم الرئيسة للنظام الاجتماعى. وليس معنى هذا أن الماركسية تنادى بفلسفة قدرية وتقلل من فاعلية الإرادة الإنسانية فى أحداث التطور والتغيير بل إنها على العكس فلسفة عملية تفاؤلية، ولكن فى حدود القوانين الكبرى للتطور التاريخى للمجتمع. إن لإرادة الجماهير تحقيق نتائج رائعة، فيما ترى الماركسية، ما دامت ترعى هذه القوانين الكبرى.

٨- ولهذا كان منهج البحث العلمى الاجتماعى السوفييتى يتباين تماما مع المنهج الغربى القائم على التجريب الصرف بغير التزام شعورى بفلسفة ما. إن المنهج السوفييتى بالمعيار المنهجى الغربى يعتبر منهجًا "دوجماتيا" غير علمى إذ يقوم على أفكار قبلية مسبقة جديرة بتحريف الملاحظة التجريبية الخالصة.

٩- ويبدو أن حقبة " ما بعد ستالين" التى شهدت تغيرات هائلة فى الاتجاهات السوفييتية فى شتى نواحى الحياة، قد شهدت فى ميدان مناهج البحث الاجتماعى تغيرًا واضحًا. إن إدراك الأخطاء الستالينية أعد الأذهان لقبول البحث النقدى التحليلى لكل الأوضاع جريا وراء فهم الحقيقة المجردة. وهكذا بدأ البحث العلمى بالمنهج التجريبى الغربى بطرق أبواب علم الاجتماع السوفييتى أو بالأدق فلسفة الاجتماع السوفييتية.

ولم يكن هذا الاتجاه الجديد موضع ترحيب أو طمأنينة فقد وقف موقف المعارضة الشديدة له فريق من العلماء وقبله فريق آخر على مضض مبدين شكهم وخوفهم من أن يكون فيه خطر على الفلسفة الماركسية. وإذا كانوا أبدوا قبولهم لإجراء بحوث اجتماعية "محسوسة" concrete على النسق الغربى لما قد ينجم عنها من نتائج فإنهم يضيفون أن البحث الاجتماعى بالمنهج الماركسى ما زال معيار صدق هذه النتائج أو زيفها.

١٠- وهكذا تسير البحوث الاجتماعية فى الاتحاد السوفييتى فى الوقت الحاضر بهذه المنهجية المزدوجة(١). فهى من ناحية تقوم على الجهد المشترك لكل العلوم الاجتماعية كالتاريخِ والآثار والاقتصاد فى ضوء الفلسفة الماركسية. وفى الوقت نفسه تجرى فى الواقع المحسوس عن طريق جمع بيانات وإحصاءات على الأسلوب الغربى. وإن كان يكتفى بهذا الأسلوب الأخير وحده فى بحث المشكلات المحدودة التى تثار فى العمل كظروف العمل فى المصانع وإنشاء الوحدات السكنية وما شابه ذلك.

١١- وتبدو سيطرة الإيديولوجية الماركسية على نشاط علماء الاجتماع السوفييت فى إدراكهم أن المهمة الرئيسة التى تواجههم هى أن يدعموا علميا الأساليب الواقعية للبناء الشيوعى وأن

يدرسوا القوانين التى تحكم الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية وإقامة علاقات اجتماعية شيوعية وثقافة شيوعية وأسلوب شيوعى فى الحياة.

١٢- وتنعكس الإيديولوجية الماركسية، كما انعكست فى منهج البحث، على فكرة قيام تكنولوجيا اجتماعية.

وهنا تطرأ على الذهن العبارة الشهيرة المأثورة عن ماركس "لقد صنع الفلاسفة الكثير من أجل تفسير العالم- وبقى أن يغيروه". وهى عبارة تعكس النزعة العملية للماركسية وإيمانها بقدرة النشاط الإنسانى على التغيير والتأثير فى المجتمع. ولكى تقف حدود هذه القدرة عند القوانين العامة للتطور التى يخضع لها المجتمع. ولكى تقف حدود القدرة عند القوانين العامة للتطور التى يخضع لها المجتمع، عند ماركس، كخضوعنا لقانون الجاذبية. إن الإنسان يستطيع أن يخطط من أجل التغيير أو الإصلاح ويستطيع أن يحقق ما يريد إذا أخذ فى اعتباره قوانين التطور التاريخى فالثورات الاجتماعية لا تحدث نتيجة للخطط العقلية والنظريات اليوتوبية بل تحركها القوى الاجتماعية الدافعة التى تتمشى مع تيار التاريخ. فإذا عثر المجتمع على موضعه الذى تحدده هذه القوانين فلن يستطيع الهرب منها أو تخطى فروضها وإن كان استطاعته، كما قال ماركس فى مقدمة كتابه رأس المال، أن يخفف من آلام الوضع والمخاض ويوفر على نفسه الكثير منها.

١٣- وهكذا يتبين أن الماركسية إذا كانت تقوم على التنبؤ التاريخى بالتطورات الاجتماعية الكبرى إلا أنها لا تؤمن بإمكان قيام تكنولوجيا اجتماعية هدفها التحكم فى التطورات الاجتماعية وتنظيم المجتمع إلا إذا كانت قائمة على أساس هذه القوانين الطبيعية للتطور التى يشيرون إليها. ويعنى هذا، وفى واقع الأمر، فرض علم سابق تستعين به التكنولوجيا الاجتماعية وإلزامها به.

١٤- ولما كان هذا العلم السابق يعنى تلك القوانين العامة للتطور كان لنا أن نقول إن التكنولوجيا الاجتماعية فى النظرية الماركسية هى التكنولوجيا الكلية التى تتناول المجتمع برمته لدفعه فى اتجاه التطور التاريخى وإعداده لدوره الذى أعد له.

١٥- وهنا نورد رأى بوتر فى أن الهندسة الاجتماعية الكلية أى محاولة فك وإعادة تركيب المجتمع كله وفقًا لخطة محددة تتطلب سيطرة كاملة للدولة على المجتمع حتى يكادا يصبحان شيئا واحدا لتمكينها من احتلال المواقع الهامة التى تشرف وتسيطر على المجتمع وتقوده عن طريقها. ولما كانت الدولة قد أعلنت أنها بسبيل هذا التغيير الكلى فإنها لا تجد بعد ذلك

مجالًا للتراجع إزاء الصعوبات العملية ولا تقبل الفرض بأن التحكم فى النظم الاجتماعية له حدوده بل ترى الدولة نفسها مضطرة إلى التدخل فى كل العوامل الاجتماعية بما فى ذلك العامل الإنسانى نفسه، بما يسمح بظهور ما يمكن أن يسمى بالتخطيط غير المخطط.

ويضيف بوتر أن أصحاب هذه النوعية يغيب عنهم أن الكليات بمعنى مجموع الصفات والعلاقات لا تصلح موضوعًا للدراسة العلمية ولا يمكن أن تكون موضوعًا للتحكم فيها أو إعادة تركيبها. ذلك أننا لا نملك ما نحتاجه من معرفة تجريبية للقيام بمثل هذه المهمة. فالرسوم والخطط التى يستخدمها المهندس الطبيعى سبق اختبارها بالتجارب العملية؛ أما الرسوم الكلية التى يعرضها المهندس الاجتماعى فلا تنهض على أساس من التجربة العملية[٢].

الفاشية والبحث العلمى الاجتماعى

١٦- لم نشأ أن يكون عنوان هذا الفرع "الرأسمالية والبحث العلمى الاجتماعى" إذ إن تعبير "الفاشية" يعنى دكتاتورية طبقة الخاصة وفى نظام رأسمالى صارم تكون القوة الحقيقية فى يد الخاصة الثورية ويكون هناك خطأ داهم ودائم أن تتولد الفاشية فى أحضان الرأسمالية.

إن الفاشية لا تكف عن تملق الطبقات الوسطى لأنها فى حاجة إلى عملها وخبرتها ونشاطها وتأييدها وقد تظن هذه الطبقات أنها تنال ماتشتهى ولكنها فى الواقع لا تصنع أكثر من توطيد الأركان للرأسمالية. إن الفاشية تسعى دائما إلى إخفاء التناقض الاجتماعى والتفاوت الطبقى والاقتصادى البليغ عن طريق تنازلات بسيطة أو عن طريق التخدير. فقد تخرج بمشروعات للتأمين الاجتماعى أو الإسكان أو غير ذلك لا تمثل إلا تضحيات تافهة إزاء التضحيات الهائلة التى تقسر عليها الجماهير المستغلة. أو قد تضرب الفاشية على أنغام عذبة كالوطنية والخدمة القومية لصرف الشعب عن التأمل فى علاقاته مع الطبقة الحاكمة وحقوق المواطنة.

١٧- وإذا كنا نصف الفاشية تجاوزا بأنها تمثل إيديولوجية فإن ما يصيب العلم والبحث العلمى فى ظل هذه الإيديولوجية هو أخطر ما يمكن أن يتعرض له من مخاطر: أن يفقد حريته.

١٨- وحرية العلم لا تعنى فحسب تحرر العلماء من القيود والتوجيهات بالنسبة لبحوث معينة أو نظريات معينة بل إنها تعنى أبعد من هذا. فعدم كفاية الإنفاق على البحث العلمى أو توجيه التمويل إلى نواح معينة دون الأخرى يعنى التحكم فى العلم واستعباده. كما أن إغلاق الأبواب

دون النتائج العلمية ووقوف السلطات دون التطبيق العلمى والإفادة من نتائج البحوث العلمية يعد محاولة للحد من حرية العلم[٣].

وكل هذه الصور من مصادرة الحرية العلمية تزدهر فى ظل إيديولوجية فاشية ترهب العلماء وترسم لهم حدودًا لا يتخطونها وتخنق ما تشاء من فروع العلم بقطع الموارد المالية عنه وتقف إزاء بعض ما لا يروقها من الحقائق والنتائج العلمية موقف العداء والرفض البات. وفى إيجاز يصبح العلم آلة مسخرة لتحقيق أهداف القوى الحاكمة ويلقى من التشجيع أو الإعراض قدر ما يساير هذه الأهداف. وبعبارة أخرى تقف الدولة من العلم موقف الصراع تحاول فيه أن تمتص فوائد العلم وخنق الروح العلمية الحرة فى الوقت نفسه، وقد يتقدم العلم خطوة أو خطوتين بالدفع الصناعى وتشجيعه على الإفراز الملائم للفاشية ولكن لا يلبث أن يهبط الذكاء والإبداع وتتلاشى الروح العلمية الصادقة التى لا تتنفس إلا عبير الحرية.

١٩- إن حرية العلم وضرورة ضمان هذه الحرية بأى ثمن هى المسئولة عن الرأى القائل بألا يتولى العلماء مناصب الحكم، وألا يكون لهم دور سياسى مباشر حتى يظل العالم حاملا للحقيقة الموضوعية بغير تعريضها للتورط الشخصى أو المساجلات السياسية.

إن بعض الساسة المحترفين قد ينجحون فى إغراء العلماء بمشاركتهم مسئولية الحكم ليحققوا عن طريق ضم نجوم العلم انتصارات سياسية أو حزبية. وقد ينبهر العلماء بأضواء السياسة فيلبون هذا الإغراء. إلا أنه قد يرى، فى رأى، أن من الأفضل للعلماء أن يأخذوا جانب الحياد فى الصراعات السياسية حتى يتفرغوا لما أعدوا له وحتى يفلتوا من حملات السياسة وجراحاتها. لقد نال العلماء أحيانا قدرا عظيمًا من التسامح، لا يتمتع به عادة إلا ذوو العقول المضطربة، وهى ميزة لحرية العلم سوف تتعرض للخطر إذا اختار العلماء أن يتركوا جانب الحياد.

الاشتراكية والبحث العلمى الاجتماعى

٢٠- الاشتراكية فى بساطة تعنى أن الفردية، بما تتضمنه من طبقية، لم تعد أساسًا للحياة الاجتماعية. والكلمة ترجمة غير دقيقة للأصل الأجنبى Socialism التى تعنى "المجتمعية" أى الاتجاه الأساسى إلى تقديم مصلحة المجتمع على مصالح الأفراد.

ونقطة الانطلاق فى الفلسفة الاشتراكية هى تكافؤ الفرص التى تحقق المساواة فى الحقوق الأساسية بين الأفراد بغير تفرقة. ولهذا لا تقبل الاشتراكية رأس المال الذى يعطى فردًا أو طبقة قوة

خاصة تجعل من لا يملك فى موقف ضعيف إزاء من يملكون مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص. وحتى تكفل هذه المساواة على طول المدى كان لابد من أن تتدخل الدولة حتى لا يختل هذا الأساس، كما يحدث فى النظام الرأسمالى، بأن يسمح للبعض بأن يجد فرصة البدء برصيد كبير والآخر من الصفر.

وفى سير الفكر الاشتراكى فى اتجاه هذا الهدف تختلف المسالك. بين القضاء العنيف السريع على رؤوس الأموال الخاصة والقضاء بذلك على الملكية الفردية وبين استبقاء هذه الملكية إلى جوار الملكية العامة مع الحد من خطورة الأولى إما تدريجيًا عن طريق الضرائب التصاعدية وما شابه ذلك من الإجراءات الاقتصادية الطويلة المدى وإما عن طريق سريع يكسر شوكة الملكية الخاصة.

واختيار أى هذه المسالك مسألة متروكة لكل مجتمع وظروفه الخاصة تاريخية واجتماعية واقتصادية.

والمشكلة فى البلاد المتخلفة اقتصاديًا هى أن الدخل القومى ضعيف. وإذا كانت الدولة الواسعة الثراء تستطيع أن تصمد لمساوئ الرأسمالية طويلًا لارتفاع مستوى المعيشة بين الأفراد ولو لم ينالوا حقهم فى الفرصة المتكافئة، فإن المجتمعات الفقيرة تحت النظام الرأسمالى لا تعنى إلا أن يزيد الأغنياء غنى ويزيد الفقراء فقرًا.

وقد ترى هذه الشعوب الحديثة العهد بالاستقلال السياسى والتنمية الاقتصادية أن الطريق الطويل إلى الاشتراكية، وهو ما يسمى بالاشتراكية المعتدلة، لا يصلح لها. فالاشتراكية المعتدلة تليق ببلاد عاصرت الثورة الصناعية جيلًا بعد جيل وحققت للأفراد قدرًا من العدالة الاجتماعية فى هدوء وعلى مهل بينما لا تستطيع الشعوب النامية فى معركتها الاقتصادية الضارية مع الدول المتقدمة أن تسير نفس الخطوات المتمهلة التى سارت فيها هذه الدول ومن ثم وجب عليها أن تحاول اختصار مراحل النمو الاقتصادى واستعجال ثمرات الإنتاج الوفير والتوزيع العادل فى الوقت نفسه.

إن زيادة الإنتاج هدف مشترك بين كل الأنظمة الاقتصادية، أما أسلوب التوزيع فهو نقطة الخلاف. ولكن الاشتراكية تراعى ذلك الخيط الرفيع بين تحقيق عدالة التوزيع وبين تحويل الشعب إلى جيش من الموظفين ولهذا فهى تدعم الملكية الفردية التى تعطى الإنسان شعورًا بالاستقلال

والكرامة والطمأنينة وتقدح إمكاناته ومواهبه ما دام هذا الدعم فى حدود الفرصة المتكافئة التى تقوم عليها العدالة الاجتماعية.

ولا شك فى أنه فى نظام اشتراكى يفضل الأجر على الربح ولكن ليس على الإطلاق فإن الذى يتناول أجرا ضخما كمدير شركة مملوكة للدولة ليس أقرب إلى قلب الاشتراكية من صاحب عمل صغير يحصل منه على ربح صغير. وفى هذا تختلف عن الماركسية التى ترى أن العبرة بمصدر الدخل لا بمقداره وأن الربح فى نفسه شر. وقد ترى الشعوب المتخلفة اقتصاديا أن العبرة بمقدار الدخل لا بمصدره وأننا لو حولنا الملكية كلها إلى ملكية عامة فقد لا نصل مع ذلك إلى عدالة التوزيع إذا كانت الدخول ترتفع بالنسبة للبعض إلى حد مبالغ فيه وإذا ظلت الدخول بين الأفراد متفاوتة تفاوتا كبيرًا.

والاشتراكية التى تقف هذا الموقف الدقيق الذى يوازن بين الملكية العامة والملكية الفردية، بين التطرف الرأسمالى والتطرف الاشتراكى، والتى تهدف بذلك إلى تحقيق أرفع وأهم مبدأ من مبادئ العدالة الاجتماعية وهو تكافؤ الفرص، تعانى لذلك، ومع ذلك، من هذا الموقف الوسط بين ضغط نحو اليمين وضغط نحو اليسار، فرأس المال وقيمه الفردية يتنسم مزيدا من الانطلاق، والخشية من ذلك تدفع إلى مزيد من الضغط على هذا القطاع الخاص.

ولهذا كانت معركة البقاء الاشتراكى الوسط معركة قاسية لأنها تقوم على هذا التوازن الدقيق. ومن هنا تبدو الأهمية البالغة للعلم والبحث العلمى من أجل الاشتراكية. إن الاشتراكية التى تستهدف عدالة التوزيع لا تستغنى عن وفرة الإنتاج. فإن الاشتراكية تهدف إلى توزيع الغنى لا توزيع الفقر توزيعًا عادلًا. والبحث العلمى ليس ضرورة للإنتاج فحسب بل هو ضرورة اجتماعية. ولا تستطيع الاشتراكية أن تحقق نفسها ما لم يشعر الفرد بثمارها بين يديه كفرد فى مجتمع وهو ما يستدعى بحثا علميا متواصلًا هادفًا يضع الأسس التى تقوم عليها عدالة التوزيع.

ومع ذلك فإنه يبدو أن البحوث العلمية فى ميدان العلوم الطبيعية تحظى باهتمام كبير. وهو وضع طبيعى واتجاه تسير فيه البلاد الحديثة العهد بالتنمية الاقتصادية والتى تهدف أول ما تهدف إلى مضاعفة الإنتاج أضعافًا وزيادة الدخل القومى واستغلال ثرواتها المختلفة.

إذا كان هذا الاتجاه سليما بلا ريب، إلا أنه يتعين ألا يغيب عن أذهاننا أبدا أن زيادة الإنتاج والتنمية الاقتصادية كل هذا لا يدور فى الفراغ ولكن فى مجتمع من البشر وأن الهدف النهائى لأى تطور اقتصادى هو الإنسان.

والأمثلة كثيرة على ما حدث فى بلاد تدفقت فيها الثورة وارتفع مستوى المعيشة بينما بقيت الأوضاع الاجتماعية مهملة بغير دراسة أو سياسة فظل الإنسان على حاله لم يحقق تطوره السليم ولم يفد كإنسان من هذه الثروة المتدفقة.

إن الاشتراكية التى تأخذ بالتوجيه الاقتصادى لا تستطيع أن تتخلى عن قدر مواز من التوجيه الاجتماعى. وهو ما يستدعى أن تكون على بصيرة بكل الأوضاع الاجتماعية وأن نحللها ونتفهمها قدر الاستطاعة، ولأن ندرس فى عمق آثار التقدم المادى وزيادة الإنتاج وتنوع صوره وأساليبه على هذه الأوضاع وأن نحاول الملاءمة بين عوامل الجذب المترتبة على التطور المادى وعوامل الانكماش الراسخة فى الأوضاع التقليدية، وأن نرسم الخطط حتى يتم الانتقال فى يسر، وأن نضع السياسة الوقائية التى تحمى من الانفجارات الثقافية والآثار الجانبية للتنمية، وأن نضع خطة توزيع وتنظيم الخدمات الاجتماعية فى ضوء هذه التبدلات التى تصيب الواقع الاجتماعى. وكل هذا لا مجال إليه إلا عن طريق الارتقاء بالبحث العلمى فى العلوم الاجتماعية.

إن الاشتراكية تمحو صورة عزلة العلم عن المجتمع وتراه جزءًا هامًا وخطيرًا من التطور الاقتصادى والاجتماعى. ويجب ألا يغيب مطلقًا عن الذهن أن "الفلسفة العلمية" جزء لا يتجزأ من الإيديولوجية الاشتراكية، وأن الأسلوب العلمى عنصر من العناصر المكونة للنظام الاشتراكى والبنيان الاجتماعى للاشتراكية. وبعبارة أخرى إن العلم قيمة من القيم التى لا تنفصل عن العقيدة الاشتراكية وإلا عرضت كل الجهود المبذولة من أجلها للإحباط المحتوم.

ولا يكتفى فى هذا بأن يؤمن بذلك قادة الحركة الاشتراكية أو القائمون على الحكم والسياسة والإدارة بل يجب أن تتغلغل العقيدة العلمية بين الجماهير أى أن يشيع شعور عام فى المجتمع بضرورة وأهمية البحث العلمى وحيويته الاجتماعية.

٢١- ومن ناحية أخرى فإن الاشتراكية السليمة تهيئ أصلح الأجواء لنمو العلوم الاجتماعية فالاشتراكية تهتم أساسًا بالرفاهة لأكبر عدد من المواطنين، وهكذا يتجه العلم إلى خدمة المجتمع لا إلى زيادة أرباح أصحاب رؤوس الأموال أو تدعيم النظام الاجتماعى القائم على استغلال الطبقات العامة.

ولا شك فى أن هذا العصر الذى أطلق عليه اسم حقبة التنمية Development Decade والذى شهد التحرر السياسى لمئات الملايين من البشر الذين عاشوا حقبا طويلة شعوبًا مستعمرة متخلفة مستغلة، لا شك فى أن هذا لا يسمح بالوقوف عند حد الحرية السياسية بل يعنى تدعيم هذه

الحرية بالتحرير الاقتصادى والتحرر الاجتماعى. وقد وجدت شعوب كثيرة أنها لا تحتمل فى طريقها هذا المرور بمرحلة الرأسمالية وأن الاشتراكية هى طريقها فى رفع مستوى المعيشة والنمو الحضارى والعلمى والتكنولوجى. ولهذا وقع على العلم الاجتماعى عبء رسالة عظيمة، أن يساند حركة التحرر الإنسانى الاقتصادى والاجتماعى وأن يبحث عن القوانين التى تحكم الانتقال من مجتمع متخلف تحت نير الاستعمار إلى مجتمع اشتراكى، بغير المرور بمرحلة الرأسمالية.

٢٢- إن رجل القانون مسئول عن المحافظة على المنطق الإيديولوجى لكل رأى معلن من آراء السلطة العامة. أنه وإن لم يصنع الفلسفة الاجتماعية، يحمل مفاتيحها، فإن العلم والبحث واستخلاص الحقائق ليست بنفسها الصورة التى تكفى لسياسة المجتمع، بل لابد من أن تقوم السياسة وترسم وتخطط على أساس الحقائق من ناحية وعلى أساس العقائد والاتجاهات البعيدة والأهداف القصوى التى يختارها ويطبقها كل مجتمع. ورجل القانون هو الذى يضع هذه الحقائق فى الصيغة وفى الخطاب الموجه للمجتمع وإلى المكلفين، وهو الذى ينسق بين هذه الخطابات فلا تكون مبعثرة أو متناقضة، وإنما تكون كلًا منطقيًا منتظمًا يعبر عن اتجاهات مترابطة متجهة اتجاهًا عامًا واحدًا.

ولا شك فى أن المشرع قد أمضى قرونا وأجيالا يمارس نشاطه بغير وعى بالفلسفة التى يتبعها فى معظم الأحيان. ولكننا نعتقد أن دور رجل القانون فى دراسة هذه الفلسفات قد زاد خطره فى عصر يشهد صراعًا ضاريًا بين المذاهب، إن رجل القانون لم يعد يستطيع الجلوس منكمشا فى جانب من ميدانه الفسيح ينتظر أحكام المشرع لتفسير مقاصده ولكى يبدى بين وقت وآخر رأيه فى نص أو كلمة تقوم اعوجاج النص أو ترفع لبسا لفظيًا أو تتسق مع مبدأ المشرع فى موضع آخر. إنه يضعف نفسه عندما يلوذ بالنظر الفقهى ويقطع صلته بحقائق الحياة الاجتماعية وينكص عن المشاركة فى دراسة التطور الاجتماعى وفى صياغة المستقبل والتخطيط له.

إن على رجال القانون واجبًا أعظم وهو هداية المشرع فى تكوين إرادته لا فى صياغتها فحسب. عليهم أن يفلسفوا هذه الإرادة وأن يعملوا على تأصيل الأحكام القانونية فى ضوء المصالح الاجتماعية التى يقف المشرع لحمايتها. وسوف يبقى المشرع دائما صاحب الحق فى اختيار الطريق ولكن رجل القانون قد آن له أن يقود المشرع حتى لا يضل فى هذا الطريق.

واليوم فى الجمهورية العربية المتحدة، ونحن فى مشرق فلسفة اجتماعية جديدة، أشد حاجة إلى أن يتقدم رجل القانون لأداء دوره القديم الجديد. والطريق الوحيد إلى العثور على المحتوى

القانونى الذى يلائم العقيدة الاشتراكية هو البحث العلمى فى الواقع الاجتماعى بأوضاعه الملموسة وأوضاعه العقيدية. ولا أقول إن رجل القانون وحده سيقوم بذلك فإن هذا العمل الرائع من حق كل علماء المجتمع ومن حق كل من ينفعل علميًا بالعقيدة الاشتراكية ولكن غياب رجل القانون عن هذه المسيرة– كارثه محققة.

٢٣– وبقيت كلمة أخيرة، إذا أرادت الاشتراكية أن تجنى ثمار العقيدة العلمية الملازمة لها فإن عليها أن تكون خالصة تمامًا من الآفات التى تعوق حرية العلم وهى التى تجعل العلم فى ظل الدوجماتية وفى ظل الفاشية عبدًا لأفكار متسلطة أو عبدًا لقوى طبقية طاغية.

إن حرية الشك وحرية القلق وحرية البحث لا تتوفر إلا مع التحرر من الخوف. إن العلماء فى حاجة إلى هذا الطقس الاجتماعى الذى يرغب فى الحقيقة رغبة جارفة ويحترمها ويسمح بالحرية فى التعبير عن قلق الفكر أيا كان الوضع الذى يمسه.

إن الخوف من تحدى المسلمات كان عائقا لنهضة علم الفلك والجيولوجيا وغيرها من العلوم الطبيعية، كما أن الخشية من المساس بالمسلمات واحد من أكبر المعوقات للدراسة العلمية للتاريخ والعلوم الاجتماعية. بل إن العلوم الطبيعية تستطيع الحصول على قدر أكبر من الحرية، لأن الغباء العنيد لا يقف إزاء حقيقة مادية صارمة، أما فى الميدان الاجتماعى فلا يدرى أحد، كم من الأذى يمكن أن ينجم عن أفكار طائشة قبل أن يثبت بشكل قاطع أنها كانت طائشة.

المراجع

1- Richard Pipes (E.D.), The Russian Intelligentia Columbia Univ. Press New York, 1961, p. 147.

2- Mshvenieradzo V.v & Osipov, G.v. Sociology in The U.s.s.R. (social scienees Information, Vol. 1, No.3, 1962.

٣– كارل بوبر، عقم المذهب التاريخى، ترجمة دكتور عبد الحميد صبرة، الإسكندرية ١٩٥٩، ص ١٠٨.

4– Bernal, S.D., The Social Function of Science, George Routledege, London, 1939.